



جامعة البليدة 2 لونيبي علي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ وعلم المكتبات
شعبة التاريخ

دروس عن بعد

مقياس:

تاريخ النظم السياسية بين

1945 – 1989

المستوى: سنة ثالثة تاريخ

السداسي السادس

الأستاذة: د. مليكة محمدي

الرابط:

<https://elearning.univ-blida2.dz/course/view.php?id=3640#section-1>

السنة الدراسية: 2024/2023

محاضرة رقم (1): النظم السياسية

أولاً: مفهوم النظام السياسي:

عبارة عن مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، بين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد فيها، فهو عملية تنظيم واحتواء النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، أي الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية.

ثانياً: ظهور الأنظمة السياسية:

يرجع ظهور الأنظمة السياسية إلى العصور القديمة كمصر الفرعونية والدولة الفارسية القديمة وغيرها، وإن كانت لهذه الدول نظمها السياسية وقوانينها الأساسية المتمثلة في أعراف قديمة مستقرة، غير أن القواعد التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين برزت بعد تبلور الدستور البريطاني بقواعده العرفية في أعقاب القرون الوسطى، وبظهور الدستور الأمريكي والفرنسي بوثيقتيهما المكتوبتين في أواخر القرن 18.

ثالثاً: أنواع الأنظمة السياسية:

1- الملكية المطلقة:

في هذا النظام يمارس الملك السلطة بشكل مطلق حتى ولو كانت ضد المصلحة العامة، وليس على الشعب إلا الطاعة المطلقة، ويتميز هذا النظام بالوراثة التي تترافق مع الحكم الملكي، وسلطة الملوك في تغيير القوانين، وفي حال مخالفة القوانين لا يتعرض الملك لأي مساءلة، حيث كان الملوك يدعون الألوهية، وفي عصرنا الحالي أصبح النظام الملكي مقيد بالقوانين.

2- الدكتاتورية:

يعتبر تجسيد للنظام الفردي، يحكمه شخص واحد يدعى الدكتاتور الذي يفرض سيطرته بالقوة ويمارس السلطة بحسب مشيئته، فيقوم بإلغاء الدستور أو تغييره ويتحكم بالقرارات السياسية والإقتصادية والإجتماعية دون أن يخضع لأي رقابة، كما يقوم بإلغاء جميع الأحزاب القائمة وتأسيس حزب واحد، ويسعى لكسب تأييد الشعب له ويتسلم الحكم بالقوة أو بطرق سلمية، كوصول هتلر إلى السلطة عام 1933، ويتصف النظام الدكتاتوري بأنه مؤقت مرهون بأوضاع تمرّ بها البلاد، ويزول هذا النظام بزوال الحاكم.

3- الديمقراطية:

معناها حكم الشعب، وبصفة عامة تعتبر الديمقراطية الحكومة التي يشارك فيها أكبر عدد من أفراد الشعب، ويعتمد على احترام حقوق الفرد والتعددية السياسية والمساواة السياسية وحكم الأغلبية وحكم القانون، وتعتبر الديمقراطية الليبرالية أهم أشكال الديمقراطية.

رابعا: الخصائص المشتركة بين الأنظمة السياسية:

لكل نظام سياسي خصائص معينة تتعلق بظروف نشأته، ووفقا للنظرية السياسية التي تحكم طبيعته والأهداف التي وجد من أجلها والأسس التي قامت عليها مؤسساته السياسية، إلا أنه إضافة إلى ما يختص به كل نظام توجد هناك خصائص تشترك فيها وأهمها:

1- شكل النظام السياسي:

يعني هيكل النظام السياسي من حيث المؤسسات التي يتكون منها وتركيبها وعلاقتها فيما بينها، فلكل نظام شكل معين يتضح من خلال الدستور بصرف النظر عن بساطة تركيبه أو تعقيده وسواء كان هذا النظام بدائيا أو متطورا.

2- أهداف النظام السياسي ودوره:

الهدف من وجود النظام السياسي هو تحقيق أهداف الجماعة، وتتمثل هذه الأهداف في وظيفة الدولة، ويختلف دور كل نظام سياسي في تحقيق هذه الأهداف باختلاف القيادات السياسية والسياسات المطبقة والمذاهب السياسية التي يقوم عليها كل نظام.

3- إختصاص النظام السياسي:

يتكون النظام السياسي من مجموعة مؤسسات تقوم بوظائف سياسية معينة، الغاية منها تحقيق أهداف محددة والقصد منها أن تلعب دورا واضحا في النظام السياسي، ومهما تمّ تحديد وظائف هذه المؤسسات، فإن وظائف النظام السياسي متشابكة ومتداخلة مع بعضها، ويرجع ذلك إلى تعقد وظائف مؤسسات النظام وطبيعتها، وما يحرص عليه النظام السياسي من إلزامية التغيير لحفظ الإستقرار الذي يضمن بقاء النظام نفسه.

4- تركيب النظام السياسي:

إن أهم سمات النظام السياسي التعقيد في تركيبته، ويزداد هذا التعقيد في الجوانب الخاصة بتفاعلات وعلاقات عناصره، والتي ترجع لعاملين:

- أنه نظام فرعي متشابك مع نظم فرعية أخرى ومتفاعل معها في نظام كلي هو النظام الإجتماعي.

دور النظام السياسي في تحقيق أهداف الجماعة السياسية من خلال وظائفه المتشابكة.

محاضرة رقم (2): الإيديولوجية الليبرالية

أولاً: مفهوم الليبرالية:

الليبرالية عبارة عن مذهب يعتمد على الحرية الفردية بكل أشكالها والمتمثلة في حرية الرأي والفكر وحرية العقيدة والتعبير، فجوهر الليبرالية هو التركيز على أهمية الفرد وضرورة تحرره من كل أنواع السيطرة والإستبداد، سواء تسلط الدولة (التسلط السياسي) أو تسلط الجماعة. فالليبرالية بشكل عام إيديولوجية تركزت على ضرورة تحقيق حرية الفرد بشكل عام، وأطلقوا على ذلك شعار "دعه يعمل...دعه يمر" الذي اعتبره فيما بعد المفكرين شعاراً يمثلها. و بالتالي ووفقاً لموسوعة لالاند الفلسفية تشمل ليبرالية السياسة والإقتصاد والأخلاق.

ثانياً: نشأة الليبرالية:

نشأت الليبرالية على إثر التغيرات الإجتماعية التي عصفت بأوروبا منذ بداية القرن 16م، والتي كانت ردّ فعل على تسلط الكنيسة والإقطاع في العصور الوسطى بأوروبا، بانتفاضة الشعوب وثورة الجماهير وخاصة الطبقة الوسطى، والمناداة بالحرية والإخاء والمساواة، والتي تجسدت في الثورة الفرنسية. ويتضح بذلك أن الليبرالية في صورتها المعاصرة، نشأت مع النهضة الأوروبية ثم تطورت إلى يومنا الحالي.

ثالثاً: مراحل تطور الليبرالية:

1- الليبرالية الكلاسيكية:

يعتبر جون لوك (1704م) من أبرز فلاسفة الليبرالية الإشتراكية، ونظريته تتعلق بالليبرالية السياسية، وتنطلق نظريته من فكرة العقد الإجتماعي في تصوره لوجود الدولة، وهذا في حدّ ذاته هدم لنظرية الحق الإلهي التي تزرعها الكنيسة.

وقد تميز جون لوك عن غيره من فلاسفة العقد الإجتماعي بأن السلطة أو الحكومة مقيدة بقبول الأفراد لها، وبذلك يمكن سحب الثقة من السلطة.

وهي ليبرالية ترتكز على مفهوم التحرر من تدخل الدولة في تصرفات الأفراد، سواء السلوك الشخصي للفرد أو في حقوقه الطبيعية أو في نشاطه الإقتصادي، وهي الحرية المطلقة في المال دون تقييد أو تدخل من الدولة، وقد تكونت الرأسمالية من خلال هذه الليبرالية.

2- الليبرالية المعاصرة:

بدأت في هذه المرحلة عملية تدخل الدولة في أنشطة الأفراد في مجتمعاتهم، وكان ذلك نتيجة للحرية المطلقة التي كانوا يتمتعون بها، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات الإجتماعية نتيجة استغلال الأفراد

مقياس تاريخ النظم السياسية منذ 1945-1989 - د. مليكة محمدي-

من قبل أصحاب رؤوس الأموال في العمل لساعات طويلة دون أجور مجزية وتأمينات صحية جيدة، وكان أول تدخل مباشر من قبل البرلمان الإنجليزي على إثر إطلاعه على تقارير تؤكد ضرورة التدخل من خلال وضع قوانين وأنظمة تنظم حقوق المواطنين وواجباتهم، وأصبح دور الحكومة ضروري من خلال برامج الحكومة لتوفير ضمان إقتصادي والدفاع عن حقوق الأفراد، وهذه البرامج تتضمن مثلا قوانين الحد الأدنى للأجور والتأمين الصحي ومعاشات كبار السن...إلخ.

ويؤمن الليبراليون المعاصرون بإعطاء الأهمية الأولى لحرية الفرد، غير أنهم يتمسكون بأن على الحكومة أن تزيل بشكل فعال العقبات التي تواجه التمتع بتلك الحرية.

ونلاحظ أن أبرز نقطة في التمايز بين الطورين السابقين هو في مدى تدخل الدولة في تنظيم الحريات، ففي الكلاسيكية لا تتدخل الدولة في الحريات بل الواجب عليها حمايتها ليحقق الفرد حريته الخاصة بالطريقة التي يريد دون وصاية عليه، أما في الليبرالية المعاصرة فقد تغير ذلك وطلبوا تدخل الدولة لتنظيم الحريات وإزالة العقبات التي تكون سببا في عدم التمتع بتلك الحريات.

3- الليبرالية الجديدة:

بدأت تظهر على إثر انهيار الإتحاد السوفياتي الذي كان بمثابة تأكيد على أن الليبرالية هي النظرية الصحيحة التي استطاعت أن تستمر وتتطور، رغم كل الظروف والصعوبات والتغيرات الدولية. إذ بدأت الدول تتجه نحو الديمقراطية الغربية من باب التقدم والتحديث، وبدأت الليبرالية تشمل كل شؤون الحياة من الناحية الإجتماعية والثقافية من خلال بروز عصر العولمة.

وساهمت الليبرالية السياسية في هذه المرحلة على التأكيد على ضرورة الإعتماد على المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن دور الدولة في ظل النظرة الجديدة يجب أن يكون أكبر، فلها مهمة أساسية هي تحديد الإطار القانوني للمؤسسات التي تدور فيها مختلف النشاطات وخاصة النشاط الإقتصادي.

محاضرة رقم (03):

مبادئ التنظيم السياسي في النظم السياسية الليبرالية

ترتبط الأنظمة السياسية الليبرالية بالفكر الليبرالي الحرّ الذي مثله كل من مونتسكيو وجون ستيوارت ميل وغيرهم، هذا الفكر الذي ينادي بالفكر التعددي الذي يقوم على الحرية الفردية بمختلف أشكالها، وقد قامت الأنظمة السياسية في الفترة المعاصرة على ثلاث مبادئ رئيسية هي: مبدأ الشرعية، مبدأ سيادة الأمة، ومبدأ الفصل بين السلطات.

أولاً: مبدأ الشرعية:

هو مبدأ يسند نظام الحكم إلى نظام قانوني مسبق يعرف بالدستور، يلتزم به الحاكمون والمحكومون على قدم المساواة، وقد عرف هذا المبدأ بسيادة القانون حيث لا أحد فوق القانون، وهو ما أدى إلى وصف هذه النظم بالنظم الدستورية.

1- تعريف الدستور:

هو مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد شكل الدولة (مملكة، جمهورية.... إلخ)، وطبيعة نظام الحكم داخلها (نظام رئاسي، برلماني....)، وآليات الوصول إلى السلطة وحقوق والتزامات الحاكم وحقوق وواجبات المواطن.

2- وضع الدستور:

يتم وضع الدستور بواسطة جمعية تأسيسية والتي غالباً ما تكون منتخبة، والتي تضم خيرة مفكري الدولة في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها.

3- العلاقة بين الدستور والمؤسسة التنفيذية والتشريعية:

يعتبر الدستور القانون الأعلى للدولة ويقع في المرتبة الأولى، ثم تليه القوانين التشريعية التي يضعها البرلمان، وهذه القوانين لا يجوز أن تتعارض مع الدستور، ثم تأتي اللوائح التنفيذية والتي توضع من قبل المؤسسة التنفيذية بغرض تسيير تطبيق القوانين التشريعية، هذه اللوائح لا يجوز أن تتعارض مع الدستور.

ثانياً: مبدأ سيادة الأمة:

تنسب نظرية سيادة الأمة إلى الفيلسوف والسياسي جون جاك روسو، حيث كتب في مؤلفه الشهير "العقد الإجتماعي" أن السيادة عبارة عن ممارسة للإرادة العامة، وسيادة الأمة وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة أو الإنقسام أو التصرف أو التنازل.

مقياس تاريخ النظم السياسية منذ 1945-1989 - د. مليكة محمدي-

إن الأخذ بمبدأ سيادة الأمة يعني أن الصفة الأمرة العليا في الدولة لا ترجع إلى فرد أو أفراد معينين بذواتهم أو إلى هيئة أو هيئات معينة، بل إلى وحدة مجردة ترمز إلى جميع الأفراد، هذه الوحدة التي تمثل المجموع بأفراده وهيئاته، لا يمكن تجزئتها وهي مستقلة تماما عن الأفراد الذين تمثلهم وترمز إليهم. ولما كانت السيادة للأمة ذاتها، باعتبارها وحدة واحدة ومستقلة عن الأفراد المكونين لها، فلا سيادة لفرد أو جماعة، بل أن الصفة الأمرة العليا لمجموع الأفراد، على اعتبار أن الشخص الجماعي يمثل وحدة واحدة لا تتجزأ، مستقلة عن أفراده ألا وهي الأمة، لذلك قيل بأن السيادة وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة أو للتنازل أو للتصرف فيها أو للتملك فهي ملك للأمة وحدها.

ثالثا: مبدأ الفصل بين السلطات:

ارتبط هذا المبدأ باسم المفكر الفرنسي مونتسكيو، الذي قام بإبراز هذا المبدأ كأساس لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة ومنع الإستبداد في كتابه "الحكومة المدنية"، وقسم مونتسكيو السلطات العامة في الدولة إلى ثلاث سلطات أساسية هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبين المهام الأساسية لكل سلطة.

ومنه يقصد بهذا المبدأ عدم تركيز وظائف الدولة في هيئة واحدة بل تقسيمها إلى ثلاث وظائف أساسية هي: الوظيفة التشريعية، الوظيفة التنفيذية، الوظيفة القضائية.

1- المؤسسة التنفيذية:

مهمتها تنفيذ القوانين ويوجد على رأس كل مؤسسة تنفيذية شخص واحد يهيمن عليها، إما أن يكون رئيس الدولة أو ملك أو إمبراطور، وتختلف هيمنة كل مسؤول حسب قوة النظام المطبق في الدولة، وتشمل السلطة التنفيذية كل الموظفين الذين يشاركون في تنفيذ القوانين بدءا برئيس الدولة حتى آخر موظف في السلم الإداري للدولة.

2- المؤسسة التشريعية (البرلمان):

وظيفتها وضع القوانين، حيث يقوم البرلمان بإعداد النصوص القانونية، وذلك بدراستها داخل اللجان المختصة ومناقشتها مع الحكومة، وإعداد تقرير حولها يعرض على النواب للتصويت عليها. ويعرف البرلمان على أنه هيئة تشريعية عليا في النظام السياسي، يختلف من دولة إلى أخرى، قد يتكون من غرفة أو غرفتين أو مجلسين يضم عدد من النواب مهمته التشريع والمراقبة.

3- المؤسسة القضائية:

تتكفل المؤسسة القضائية بتطبيق القوانين وحل النزاعات بين الأشخاص، كما تقوم بمراقبة أعمال المؤسسات ومدى تماشيها مع الدستور أو القانون.

- مميزات مبدأ الفصل بين السلطات:

يقسم مبدأ الفصل بين السلطات وظائف الدولة بين المؤسسات السابقة الذكر وهذه المؤسسات أو الهيئات تخضع إلى ثلاث عناصر مهمة هي المساواة، التخصص، الإستقلالية. ويسعى المبدأ إلى المساواة، بمعنى أن لا تنفرد أي سلطة بسيادة الدولة لوحدها، فلا تسيطر سلطة على سلطة أخرى.

أما التخصص الوظيفي يقصد به أن كل سلطة تختص في وظيفة معينة، فمثلا البرلمان يختص في التشريع، والحكومة تختص في التنفيذ والقضاء من اختصاص السلطة القضائية.

أما الإستقلال العضوي فهو أن لا تكون لأي سلطة من سلطات الدولة تأثير في السلطة الأخرى، ولا يحق لأي سلطة مشاركة سلطة أخرى في أداء واجباتها.

وتعتبر هذه المبادئ متعارضة مع وحدة السلطة في الدولة، فلا بد أن يكون هناك تعاون بين هيئات الدولة حتى تمارس علاقات تعاون وتداخل فيما بينها لتوجه نشاطها حول هدف مشترك.

محاضرة رقم (04):

النظم السياسية الليبرالية

(النظام الرئاسي)

لقد تعددت تصنيفات الأنظمة السياسية وصورها بتعدد الاتجاهات المهمة بدراستها، فالبعض يقسمها بالنظر للهيئة التي تتحمل المسؤولية العليا، فإذا كانت هذه المسؤولية مسندة لشخص منفرد منفصل عن البرلمان كان النظام رئاسيا، وإذا أسندت لهيئة جماعية عليا دعي النظام بأنه مجلسي أو نظام الحكومة الجمعية، ويمكن أن تكون المسؤولية موزعة ومتوازنة بين الهيئة التنفيذية والبرلمان فيعتبر النظام برلمانيا.

أولا: النظام الرئاسي:

1- مفهومه:

هو نظام حكم قائم على مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يمنح صلاحيات واسعة للرئيس الذي ينتخب عن طريق الإقتراع العام المباشر، ويشكل حكومة لتنفيذ برنامجه السياسي وتكون هذه الحكومة مسؤولة أمامه وتتجمع السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة الذي يجمع بين صفتين، هما رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويساعد الرئيس في القيام بمهامه مجموعة من المساعدين كالأمين العام.

2- أسس النظام الرئاسي:

إن النظام الرئاسي يقوم على مجموعة من الأسس والمتطلبات التي يتميز بها عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى، ومن أهمها:

- وجود رئيس منتخب من قبل الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- الفصل بين السلطات الثلاثة.
- يكون اختيار الوزراء "الحكومة" بيد رئيس الدولة دون تدخل من السلطات الأخرى، ويكونون مسؤولون أمامه فقط، حيث أنه يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة.
- المرونة الحزبية: في النظام الرئاسي الحكومة لا تنبثق من حزب الأغلبية البرلمانية، أي قد يكون رئيس حزب الدولة لا يستند إلى أغلبية حزبية مماثلة في البرلمان، أما السلطة التشريعية تمتلك الكثير من السلطات، لكن إذا حصل تصويت لمسألة تقدمت بها السلطة التنفيذية، فإن النائب

مقياس تاريخ النظم السياسية منذ 1945-1989 - د. مليكة محمدي-

لا يلزم بالتصويت مع اتجاه حزبه بشكل قاطع "يمكنه أن يصوّت لصالح الحكومة بالرغم من أن الحكومة لا تنبثق من حزب الأغلبية البرلمانية".

3- مزايا وعيوب النظام الرئاسي:

أ- المزايا:

- تحقيق الإستقرار السياسي
- تمتع رئيس الدولة بشعبية كبيرة وهيبة لأنه مرشح الأمة.
- يضع النظام الرئاسي سلطات واسعة في يد رئيس الدولة، و يكون له دور كبير في إدارة الأزمات مما يحقق استقرارا إداريا.
- النظام الرئاسي يبني على مبدأ استقلال السلطات، مما يتيح لكل منهما تركيز جهودها في مجال اختصاصها، وهو ما يجعل الحكومات أكثر كفاءة في أداء مهامها، وفي المقابل يوفر للمجلس التشريعي حرية الحركة والمناقشة وأبرزها المسائل المالية.
- نجاح النظام الرئاسي في مواجهة الأزمات.
- نجاح النظام في الدول الديمقراطية المتكاملة والتي يكون فيها مستوى النضج والوعي السياسي عاليا.

ب- العيوب:

- ظهور الخلافات السياسية خاصة في فترات الإنتخابات الرئاسية وقد تؤدي إلى ظهور الأزمات، وخاصة في حالة اختلاف أحزاب أعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية.
- انفصال السلطتين التشريعية والتنفيذية أمر غير مرغوب فيه، لأن التعاون ضروري ويسهل الوصول إلى النتائج ويوفر للسياسات العامة قوة سياسية أكبر.
- نظام يلغي مبدأ المسؤولية السياسية مما يعني إمكانية التهرب من المسؤولية وصعوبة معرفة المسؤول الحقيقي عن الخطأ.
- إن الإستقلال الذي يتمتع به كل من رئيس الجمهورية والسلطة التشريعية تؤدي إلى وقوف كل منهما على نقيض الآخر.
- على خلاف النظام البرلماني الذي تتولى فيه لجنة واحدة هي مجلس الوزراء مهمة توجيه التشريع، نجد أن الهيئة التشريعية في النظام الرئاسي تتألف من عدة لجان تشريعية مستقلة عن بعضها البعض، وهذه الطريقة تُقسّم السلطات وتضيع المسؤوليات والصلاحيات.

مقياس تاريخ النظم السياسية منذ 1945-1989 - د. مليكة محمدي-

- إن النظام الرئاسي لا تتوفر له القدرة على تصحيح عيوبه ومعالجة أخطائه كما يحدث في النظام البرلماني، فالسلطة التنفيذية بحكم ابتعادها عن السلطة التشريعية تكون بعيدة عن انتقادها.
- الفصل بين السلطات قد تؤدي إلى هدم وحدة الدولة.
- إن جمع الرئيس بين السلطة الواسعة القوية والإستقلال في نفس الوقت تؤدي للدكتاتورية.

محاضرة رقم (05):

النظم السياسية الليبرالية

(النظام البرلماني)

لقد تعددت تصنيفات الأنظمة السياسية وصورها بتعدد الاتجاهات المهمة بدراستها، فالبعض يقسمها بالنظر للهيئة التي تتحمل المسؤولية العليا، فإذا كانت هذه المسؤولية مسندة لشخص منفرد منفصل عن البرلمان كان النظام رئاسيا، وإذا أسندت لهيئة جماعية عليا دعي النظام بأنه مجلسي أو نظام الحكومة الجمعية، ويمكن أن تكون المسؤولية موزعة ومتوازنة بين الهيئة التنفيذية والبرلمان فيعتبر النظام برلمانيا.

أولاً: النظام البرلماني:

1- مفهومه:

لقد ركز أغلب المفكرين في تعريفهم للنظام البرلماني على العناصر المشكلة للنظام البرلماني وخصائصه دون التوصل إلى تعريف دقيق له، فمفهوم من يرى بأنه ذلك النظام الذي يتّضح فيه بوضوح التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بينما البعض الآخر يعتبر النظام البرلماني هو توفر شروط في النظام السياسي تتمثل في المسؤولية السياسية والجماعية للوزراء، والتوازن والمساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى عدم مسؤولية رئيس الدولة، كما عرّفه آخرون بأنه نظام الفصل المرن بين السلطات، حيث تتعاون السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وبواسطة حكومة مسؤولة أمام البرلمان.

ويعتبر النظام البرلماني من بين الأنظمة النيابية التي تقوم على وجود مجلس منتخب يستمد سلطته من الشعب الذي إنتخبه، ويقوم على أسس وأركان.

2- أسس النظام البرلماني:

أ- ثنائية السلطة التنفيذية:

تتكون السلطة التنفيذية من عضوين متميزين: رئيس دولة غير مسؤول سياسيا عن شؤون الحكم وليس له سلطة فعلية بل سلطة إسمية، وذلك نتيجة لعدم مسؤوليته السياسية أمام البرلمان، ووزارة مسؤولة سياسيا وتباشر السلطة الفعلية، وتكون الوزارة من حزب الأغلبية البرلمانية، فهي بذلك تستند إلى ثقة البرلمان.

مقياس تاريخ النظم السياسية منذ 1945-1989 - د. مليكة محمدي-

فالوزارة أداة للحكم وليس للتنفيذ فقط، فهي تملك حق تقرير ورسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها، ولها كيائها المستقل عن رئيس الدولة، وهي وحدها المسؤولة أمام البرلمان عن إدارة جهاز الحكم في الدولة.

ب- التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطة التنفيذية والتشريعية:

يتميز النظام البرلماني بوجود تعاون ورقابة متبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لهذا يعتبر أن النظام البرلماني يطبق الفصل المرن نسبيا بين السلطات وليس الفصل المطلق كما هو في النظام الرئاسي.

أ- مظاهر التعاون:

- جواز الجمع بين عضوية البرلمان وعمل الوزارة، حيث يمكن للنائب عضو البرلمان أن يشغل منصب الوزير أو رئيس الوزراء دون أن يفقد عضويته في البرلمان، وهو ما يجعل الإرتباط واضحا بين الحكومة والبرلمان.
- يحق للوزراء حضور جلسات البرلمان حتى ولو لم يكونوا أعضاء فيه، وذلك لإبداء آراءهم وشرح سياسة حكومتهم والدفاع عنها.
- للسلطة التنفيذية حق إقتراح القوانين أمام البرلمان، فهي التي تُعدّ مشروعات القوانين ويتولى رئيسها أو الوزير المختص تقديمها للبرلمان، فللحكومة الحق في إقتراح مشاريع القوانين إلى جانب أعضاء البرلمان، ولكن مناقشة مشروع القانون وإقراره أو عدم إقراره من اختصاص البرلمان.
- قانون الميزانية العامة للدولة (إيراداتها ومصاريفها المتوقعة خلال عام) هي عمل منجز بالتعاون بين السلطتين (وزير المالية ومجلس الوزراء يقوم بإعداد مشروع الميزانية والبرلمان من ناحيته يتولى مناقشة المشروع وتعديله إن اقتضى ذلك) ثم يقوم بإقرار الميزانية بقانون حتى تكون نافذة وملزمة.

ب- مظاهر الرقابة:

✓ مظاهر رقابة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية:

يمكن لأي عضو من البرلمان أن يقدم السؤال والإستفسار والإيضاح من الوزير بشأن مسألة معينة، أو الإستجواب وهو أخطر من السؤال لأنه عبارة عن محاسبة أو استيضاح يتضمن في طياته اتهاماً للوزارة أو أحد الوزراء من عضو أو أعضاء البرلمان في مسألة معينة، وأخيرا حق إجراء التحقيق ويقصد بهذا الحق أن يتوصل البرلمان بنفسه إلى ما يريد معرفته من الحقائق حول قضية معينة.

أما المسؤولية الوزارية فتعتبر أخطر وأهم مظاهر الرقابة البرلمانية على الوزارة، والمتمثلة في تحريك المسؤولية السياسية للوزارة بناء على اقتراح عدد معين من النواب يحدده الدستور، والمسؤولية

مقياس تاريخ النظم السياسية منذ 1945-1989 - د. مليكة محمدي-

السياسية للوزارة أمام البرلمان قد تكون فردية تتعلق بكل وزير على حدا، أو المسؤولية التضامنية للوزارة أجمعها بسبب السياسة العامة التي يضعها الوزراء وعدم ملاءمتها لمصلحة البلاد حسب وجهة نظر البرلمان....

✓ مظاهر رقابة السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية:

للسلطة التنفيذية الحق في رقابة السلطة التشريعية وأهم مظاهر هذه الرقابة ما يلي:

- أعمال خاصة بالتشريع:

تقوم السلطة التنفيذية بأعمال متعددة تتصل بالعملية التشريعية، تباشرها أحيانا بالإشتراك مع السلطة التشريعية، كالتقدم بمشروعات القوانين والموافقة عليها والتوقيع عليها وإصدارها، حيث يمكن لرئيس الدولة وبمشاركة الوزارة في الرأي رفض التصديق على قانون أقره البرلمان، لاعتقاده بعدم ملاءمته للمصلحة العامة، وردّه للبرلمان بضرورة التصويت عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء.

- حق حلّ البرلمان:

يحق للسلطة التنفيذية حلّ البرلمان قبل انتهاء مدّة عهده، وتُقدّم الحكومة على هذه الخطوة إذا احتدم الخلاف بينها وبين البرلمان، ويأتي في صورتان الحل الوزاري والحل الرئاسي، والإحتكام إلى الشعب بوصفه مصدر السلطات، فيترتب عن ذلك إجراء انتخابات مسبقة لإختيار وحلّ البرلمان أو بقاءه.

- حق دعوة البرلمان للإنعقاد:

هناك حالات ضرورية بعد انتهاء دورة الإجتماع العادي السنوي خلال عطلة البرلمان السنوية، يحق للسلطة التنفيذية دعوة البرلمان للإجتماع في دورات غير عادية، حيث يعتبر حق السلطة التنفيذية في دعوة البرلمان للإنعقاد وفضّه وتأجيله من مظاهر رقابتها على البرلمان.

3- إيجابيات وسلبيات النظام البرلماني:

أ- الإيجابيات:

- تحقيق الإنسجام التام بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية والتفاعل الحقيقي بين السلطات الثلاث مما يجعل كل منهما مكملة للأخرى.
- ترسيخ الديمقراطية ومنع الإستبداد.
- تحمل المسؤولية السياسية.
- القدرة على جذب ذوى الكفاءات والخبرة العالية.
- حماية المصالح الشعبية من خلال ممثليه في الهيئة التشريعية.

مقياس تاريخ النظم السياسية منذ 1945-1989 - د. مليكة محمدي-

- فائدة تعليمية كبرى من خلال المناقشات البرلمانية وتساهم في النضج والوعي السياسي للشعب.
- ب- العيوب:
 - عدم إستقرار الحكومات بسبب تشكيل حكومات إئتلافية تتكون من عدّة أحزاب متنافرة في أهدافها السياسية ومتعارضة في برامجها الإنتخابية.
 - تضبيع وقت الوزراء في المواجهات والمناقشات مع السلطة التشريعية وحضور جلسات البرلمان.
 - اعتماد هذا النظام على التدقيق والموازنة قد يقضي على مبدأ الفصل بين السلطات من الناحية العملية.
 - تأثير جماعات المصالح والولاءات الضيقة حزبيا على الحكومة.
 - الإخلال بالتوازن بين السلطتين في بعض الأحيان.
 - نظام يقوم على وجود رئيس تنفيذي واحد.
 - نشأ هذا النظام في بيئة سياسية معينة وأن تطبيقه في دول أخرى قد لا يحقق أهداف النظام السياسي.
 - تشجيع روح المعارضة نظرا لوضع المقاليد كلها بيد حزب الاغلبية.
 - ظهور دكتاتورية الحكومة، حيث تكون مركزة بأيدي الوزراء في بعض الأحيان الذين بإمكانهم تقرير أي سياسة واقتراح ما تشاء من تشريعات وهم واثقون بدعم السلطة التشريعية لها.
 - ضعف الحكومة وعجزها في بعض الأزمات نظرا لعدم توفر أي مستوى ممكن من التضامن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ففي بعض الأحيان تقوم المعارضة باستغلال ذلك لتوجيه الإنتقادات لتصرفات الحكومة مما قد يؤدي إلى عدم مجابهة ذلك بفعالية.
 - عدم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب يؤدي إلى صعوبة محاسبته والوزراء من طرف الشعب.

محاضرة رقم (06):

النظم السياسية الليبرالية

(نظام الحكومة الجمعية)

لقد تعددت تصنيفات الأنظمة السياسية وصورها بتعدد الاتجاهات المهمة بدراستها، فالبعض يقسمها بالنظر للهيئة التي تتحمل المسؤولية العليا، فإذا كانت هذه المسؤولية مسندة لشخص منفرد منفصل عن البرلمان كان النظام رئاسيا، وإذا أسندت لهيئة جماعية عليا دعي النظام بأنه مجلسي أو نظام الحكومة الجمعية، ويمكن أن تكون المسؤولية موزعة ومتوازنة بين الهيئة التنفيذية والبرلمان فيعتبر النظام برلمانيا.

أولا: نظام الحكومة الجمعية (النظام المجلسي):

1- مفهومه:

يعتبر نظام حكومة الجمعية أحد أشكال الأنظمة السياسية الديمقراطية، وفيه ترجح كفة السلطة التشريعية، حيث يجمع البرلمان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك بأن تنتدب السلطة التشريعية من بين أعضائها عدد من النواب لممارسة السلطة التنفيذية، ويطلق عليهم تسمية الوزراء، وهم وكلاء عن السلطة التشريعية ولا يملكون إزاءها أية سلطات فلا يستطيعون حلها أو الدعوة لإجراء انتخابات جديدة، فهذه مهمة البرلمان، أما رئيس الدولة فسلطته شرفية.

2- أسس وأركان نظام الحكومة الجمعية:

يقوم النظام المجلسي على ركيزتين أساسيتين:

✓ تركيز السلطة في يد البرلمان:

- يقوم هذا النظام على أساس اجتماع السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد البرلمان، ولا يوجد فصل بين السلطتين وإنما إندماج بينهما، فالبرلمان المنتخب من طرف الشعب هو الذي يشرف على جميع الشؤون في البلاد ويتولى كل السلطات سواء على الصعيد التشريعي أو التنفيذي، والوزراء يُختارون ويعينون من قبل البرلمان ويقوم رئيس الوزراء بإدارة الشؤون التنفيذية ويخضع لإدارة البرلمان.

- السلطة الفعلية بيد البرلمان والتنفيذية لا تملك أي إختصاصات أصلية تستمدها مباشرة من الدستور، حيث أن صاحب الإختصاصات جميعها هو البرلمان، لذلك فهي تمارس ما عهد لها في مجال تنفيذ القوانين وحفظ الأمن والنظام، وضمان سير المرافق العامة باعتبارها مفوضة في ذلك من قبل البرلمان صاحب الإختصاص الأصيل في كافة المجالات.

مقياس تاريخ النظم السياسية منذ 1945-1989 - د. مليكة محمدي-

- يمكن للبرلمان أن يوجّه لأعضاء الحكومة ما شاء من تعليمات وأوامر واقتراحات بشأن مسألة معينة لدراستها، وإعداد مشروع قانون بشأنها، فاختصاص السلطة التنفيذية له طابع استثنائي بحت، حيث أنها لا تمارس أيّ الإختصاصات إلا بتفويض من البرلمان، ولهذا الأخير حق استرداد هذه الإختصاصات منها متى أراد.

- النظام المجلسي يقوم على عدم التوازن بين السلطات، حيث تتركز غالبية الصلاحيات الهامة في يد البرلمان، أما السلطات الأخرى فهي وسائل لتنفيذ سياسة السلطة التشريعية.

✓ تبعية السلطة التنفيذية للبرلمان:

- البرلمان هو الذي يتولى توجيه الحكومة والإشراف على عملها، ويمكن للبرلمان تعديل قرارات السلطة التنفيذية وحتى إلغائها، والوزارة مسؤولة سياسيا أمامه.

- الرئيس مسؤول مسؤولية مباشرة عن أعماله وتصرفاته أمام البرلمان الذي له حق عزله في أيّ وقت، ويشمل هذا الحق غيره من أعضاء السلطة التنفيذية، فالمجلس النيابي يمكنه إبقاءهم في مناصبهم أو عزلهم لأنهم مجرد مندوبين عنه.

- ليس للسلطة التنفيذية أية وسيلة قانونية يمكنهم من التأثير على المجلس النيابي، فللبرلمان حق توجيه الأسئلة والإستجواب لأعضاء السلطة التنفيذية، وبالمقابل ليس للسلطة التنفيذية حق التدخل في عمل السلطة التشريعية، فليس لها حق دعوة البرلمان للإنعقاد أو فضّ دوراته أو حلّه أو مساءلة أحد أعضائه أو اتهمه بالفساد.

- في حالة نشوء خلاف بين السلطتين، يحق للمجلس النيابي حجب الثقة على السلطة التنفيذية أو بقاءها في الحكم مع تغيير السياسة العامة في الإتجاه الذي حدّده البرلمان وطبقا للتوجهات التي حدّدها.

3- مزايا وعيوب نظام حكومة الجمعية:

أ- المزايا:

- يمثل مرحلة إنتقالية تستطيع الدولة من خلالها تجاوز مرحلة حرجة من تاريخها.
- الهيئة التنفيذية مسؤولة سياسيا أمام البرلمان مما يمنع استبداد السلطة التنفيذية.
- يعتبر أكثر النظم ديمقراطية، إذ يجعل للهيئة التي ينتخبها الشعب لتمثيله وهي البرلمان التحدث باسمه وتسيير شؤونه، وهذا يعتبر عملا ديمقراطيا.

- العيوب:

- هذا النظام لا يمنع استبداد السلطة التنفيذية لأنه لا يمنع استبداد السلطة التشريعية.
- دمج كل السلطات بيد واحدة يؤدي إلى القضاء على الديمقراطية.

مقياس تاريخ النظم السياسية منذ 1945-1989 - د. مليكة محمدي-

- رغم نجاح هذا النظام في سويسرا والذي يعود إلى ظروف خاصة، إلا أنه فشل في الكثير من الدول.

أولاً: مفهوم النظام الشمولي:

الشمولية صفة تطلق على نظم الحكم التي تتسم بقدر هائل من المركزية ومن التحكم السلطوي في كل أوجه الحياة في المجتمع السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الفكرية على حد سواء، بحيث تصبح الدولة هي المصدر الوحيد للشرعية.

فنظم الحكم الشمولية لا تسمح بوجود مؤسسات تتمتع ولو بقدر من الإستقلال، فقيام هذه المؤسسات أصلاً أو ممارسة المؤسسات القائمة بالفعل لنشاطات ذات طابع إجتماعي أو سياسي وغيره مرهون بتصريح من الدولة ويكون تحت رقابتها المشددة، فأهداف ونشاطات وعضوية أي مؤسسة تخضع لرقابة النظام وتحكمه.

ثانياً: الأسس التي يقوم عليها هذا النظام:

الأساس النظري التقليدي الذي يقوم عليه هذا النظام في الإتحاد السوفياتي هو أن الأحزاب تمثل طبقات إجتماعية مختلفة، ومن ثمّ فهي تتبنى مصالح مختلفة وإيديولوجيات متباينة، وعليه ينشأ تعدد الأحزاب واختلافها نتيجة تعدد الطبقات واختلافها، فإذا أزيل التعدد و الإختلاف الطبقي، أي إذا أزيل المجتمع الطبقي نفسه زالت الحاجة إلى تعدد الأحزاب، وإذا أصبح المجتمع طبقة واحدة انتفت الحاجة إلى وجود أكثر من حزب واحد يمثل هذه الطبقة أو المجتمع، ولما كانت الطبقات الإستغلالية قد قضى عليها وبقيت طبقة واحدة مكونة من العمال والفلاحين والمثقفين، انتفت الحاجة إلى تعدد الأحزاب، ويبقى حزب واحد هو طليعة هذه الطبقة أو المجتمع.

وبنيت على هذا الأساس نتائج منها أن وجود حزب واحد هو شرط لبناء الإشتراكية، وأن الحزب الشيوعي لا بد أن يمارس ما يسمى بديكتاتورية البروليتاريا¹ ضد بقايا الطبقات السابقة و تأثيراتها السلبية، وأن الثورة الإشتراكية تعني حتما تقييد الحقوق السياسية لهذه الطبقات، بما فيها حق ممارسة الحياة الحزبية وحق الإنتخاب والترشح.

ثالثاً: مميزات النظام الشمولي:

¹ يقصد كارل ماركس بالبروليتاريا الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج وتعيش من بيع مجهودها العضلي أو الفكري، وهي الطبقة التي ستحرر المجتمع وتبني الاشتراكية بشكل أممي.

مقياس تاريخ النظم السياسية منذ 1945-1989 - د. مليكة محمدي-

- وجود حزب وحيد عسكري التنظيم، لا يعترف بحق الوجود لأي حزب سياسي منافس يسيطر ويراقب جهاز الدولة، يديره القائد الزعيم الذي يعتبر من أهم المعالم المميزة للنظام الشمولي.
- إنتهاج إيديولوجية تهدف إلى تحقيق نوع من الحرية الجماعية الأسمى من حرية الأفراد منفصلين، إلا أنه في سبيل تحقيق هذا الهدف تسحق الحريات الفردية.
- إدارة مركزية للإقتصاد في الدولة.
- سيطرة جهاز أمني قوي يستخدم العنف والترهيب في التعامل مع المعارضة.
- هيمنة النظام على وسائل الإتصال الجماهيرية لإخضاع الشعب لرؤية الحزب والسيطرة على وعي المجتمع.

رابعاً: النظام الشمولي السوفياتي:

يعتبر دستور 1936 أول دستور سوفياتي يؤكد وحدانية الحزب ودوره الشمولي، فقد جاء في المادة (136) منه أن الحزب هو "طليعة الناس العاملين في كفاحهم لتعزيز النظام الاشتراكي وتطويره، والنواة القائد لجميع منظماتهم".

ومارس ستالين دكتاتورية مطلقة في الحكم، واتسمت سياسته في هذه المرحلة بتوسيع منهج الخطط الخمسية والتركيز أكثر على "التخطيط الإقتصادي" و إلغاء القطاع الخاص بالكامل وفرض الشيوعية في مختلف أقاليم الإتحاد.

وجاء الدستور السوفياتي الرابع في عهد الرئيس ليونيد بريجنيف عام 1977 ليعبر تعبيرا صريحا في المادة (6) منه عن الدور الشمولي الذي يؤديه الحزب، فهو بموجب هذه المادة ليس مجرد "الطليعة" والقائد لجميع المنظمات كما وصفه دستور عام 1936، بل "القوة القائدة والموجهة للمجتمع السوفياتي" و"نواة نظامه السياسي ومؤسسات الدولة"، وهو الذي يحدد "الأفق العام لتطور المجتمع وخط السياسة الداخلية والخارجية معا"، وبالتالي التأكيد على وحدانية الحزب.

فالحزب الشيوعي أساس النظام السياسي و الدولة، وهذا يعني أن الحزب هو العنصر الأساسي في النظام السياسي إن لم يكن الوحيد، كما يعني أن الدولة هي دولة الحزب، ولكن هذا المركز الذي يتمتع به الحزب لم يخلق ظاهرة ثنائية الحزب والدولة فقط، بل جعل من الدولة جهازا ملقبا بالحزب، وبذلك نشأت ظاهرة حلول الحزب محل الدولة بدلا من قيادتها أو توجيهها، وبدلا من تنفيذ الحزب نهجه السياسي عن طريق أعضاءه العاملين في هيئات سلطات الدولة.

وفي خضم تطبيق الرئيس ميخائيل غورباتشوف لسياسة جديدة والمتمثلة في البروسترويكا (إعادة البناء) والغلانوسست (العلانية في إدارة البلاد)، تضمنت خطته في إعادة بناء البلاد الإهتمام

مقياس تاريخ النظم السياسية منذ 1945-1989 - د. مليكة محمدي-

بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والتحول إلى اقتصاد السوق، وزيادة استقلالية المؤسسات المحلية وإبعاد العلاقات الدولية عن العسكرية، كما صرح عن إلغاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة وحظر التعددية الحزبية، ففي مشروع البرنامج السياسي للحزب وافقت عليه اللجنة المركزية في 7 فيفري 1990، أكد ألا يتولى الحزب سلطات الدولة وأن يكون قائدا سياسيا معترفا به بشكل ديموقراطي، وألا يقيم لنفسه وضعا مميزا في الدستور.